مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوته الانتخابية أمس الأول بعنوان "ضاعت إلا"

الفضل: الانتخابات الحالية صفحة جديدة لطي صفحة الاستبداد والاستغلال

مرشح «الثالثة» نبيل الفضل متحدثا إلى ناخبيه

ناخبو الدائرة الثالثة خلال ندوة نبيل الفضل

لفت مرشح الدائرة الثالثة في انتخابات مجلس الأمة نبيل الفضل الى ان الانتخابات الحالية تعتبر صفحة جديدة بيضاء لتطوي صفحة قديمة من الاستبداد والاستغلال من قبل بعض النواب أصحاب الصوت العالي معلقا على قرار شطبه من قبل لجنة الانتخابات بان قرار شطب المرشحين من الانتخابات بدأ في عام 2003 من قبل وزارة الداخلية، ولا يوجد لديه اى مانع من ذلك بل وشدد على ضرورة وضع معايير لاختيار النواب ولكن الخلاف في موضوع «سوء سمعة المرشح أم لا» لأنه أمر غير كاف للشطب.

وقال الفضل خلال ندوته الانتخابية التي اقامها امس الاول تحت شعار «ضاعت إلا» والتي شهدت حضورا جماهيريا وإعلاميا كبيرا، حيث ادارت الندوة الاعلامية نجلاء خريبط وحضرتها المرشحة صفاء الهاشم ولفيف من رجال السياسة والمهتمين بالشأن العام.

وأضاف انه أول من أعلن الحرب على الصوت الواحد وقد أتت ثمارها بعد ان خاض معارك كثيرة حول هذه القضية، مشيرا الى ان هناك العديد من التحالفات التي تسعى الى تزوير ارادة الأمة عبر تحالفات عدد من المرشحين مع بعضهم مطالبا الحكومة بتحمل مسؤولياتها ومواجهة من يدعون الى المقاطعة الانتخابية، مستغربا الفضل غياب وزارة الاعلام عن دورها التوعوي والتعريفي عن اهمية المشاركة في الانتخابات، آملا ان تأتي الانتخابات بمجلس جديد وبأغلبية نظيفة.

من جانب آخر قال الفضل ذهبت الى المحكمة الدستورية لحماية الناس من سطوة المادة 110 والتي تعطي حصانة مطلقة للنواب ليقذفوا من يشاءون، مشيرا الى ان رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي تعرض للاساءة الشديدة بسبب تلك المادة وعندما تم طرح الذهاب الى المحكمة الدستورية رفض الديكتاتوريون ذلك وهو ما يعكس حالة استغلال الحصانة بأبشع الوسائل.

وبين رفعه لشعار «ضاعت الا» الذي اقتبسه من كلام صاحب السمو الامير للتنبيه من خطورة التحالفات، مشيرا الى ان المجلس السابق كان مثال صارخ للديكتاتورية والانفراد بالرأي وتجاهل الآخر والاستبداد، وقال انه يختلف مع البعض لثلاثة اسباب هي: استغلال الدين لأغراض سياسية، ولكن الدبابير اشتغلت والخلايا النائمة ورجعوا الى قانون ليس له معنى وقاموا بإزالة الإعلانات رغم أنها لم تشوه الطريق او تلوث الشوارع قائلا: نحن مستمرون امام القضاء لمواجهة من يملك الايديولوجيات التي تهب على الكويت من اجل ان نعيد وطننا نظيفا وشريفا.

وبين الفضل انه اصدر اعلانا بعد شطبه من قبل لجنة الانتخابات اعتذر فيه من صاحب السمو الأمير ومن اسرة الحكم لدفاعه عنهم، وهو الذي وصفته لجنة الانتخابات بـ «سيئ السمعة»، موضحا ان اعلانه هذا سبب بلبلة شديدة وعاتبه فيه الكثير ولكنه اصدره حفاظا منه على سمو الأمير الذي لا يصح ان يدافع عنه من هو «سيئ السمعة».

ولفت الفضل الى ان الإنسان سيئ السمعة لا يمدح شيئا الا شانه، وهو ما لا يرضاه لسمو الأمير ولا لأسرة الحكم، مشيرا الى ان الإنسان المدافع عن مسند الامارة يوصف بـ «سيئ السمعة»، اما المتبجح على مسند الامارة والقائل «لن نسمح لك» لا يلقى من يفزع ضده نصرة لصاحب السمو الأمير بل يؤيدوه الكثيرون.

وأضاف: «انا مشطوب حاليا فكيف أدافع عن سمو الأمير؟»، موضحا ان اتهام لجنة الانتخابات له بسوء السمعة هو وصمة عار سيرثها أبناؤه، وكان على اللجنة التريث قبل ان تصدر الاتهامات دون تحقق وتيقن.

ودعا مجلس الأمة المقبل الى اصدار قانون لإسقاط مرسوم إنشاء لجنة الانتخابات، مستغربا صدور قرار شطبه من لجنة تضم 9 مستشارين، قائلا ان القضاء لو تأثر قراره فسنكون كلنا خاسرين، لافتا إلى أن قرار المحكمة المستعجلة بعودته لن يمحو اثر وصفه بـ «سيئ السمعة»، مؤكدا حقه في الرجوع الى القضاء اذا صدر امر بعودته، متسائلا «كيف سأشتكي قضاة لقضاة؟» وكيف تستطيع لجنة الانتخابات فحص طلبات ترشيح ما يقارب من 400 مرشح خلال أسبوعين فقط في حين ان اصغر قضية تنظر امام القضاء في 3 شهور؟

وطالب الفضل بالكشف عن الكفاءة النفسية للمرشحين من الطب النفسي، متسائلا: كيف ندع من لديه انفصام في الشخصية يصل لمجلس الأمة؟ وهل هناك تحديد لمفهوم «سوء السمعة»؟ ام انه مجرد اتهام لفظي؟

ولفت الفضل الى ان اعضاء مجلس الامة المنتخبين يجب ان يتم فحصهم طبيا، كما انه يجب ان يتم اجراء ذات الفحص للوزراء لنختار نوابا ووزراء أهلا للمسؤولية، مشيرا الى ضرورة وضع معايير جديدة بحيث يتم وضع الوزراء والنواب تحت تقييم نفسي، لاسيما ان هناك العديد المؤيدين والمعارضين يؤكدون وجود قيادات غير صحية ولا يوجد أي قيود او قانون يمنع عملهم.

وأفاد الفضل بان مجلس الأمة ليس فردا سنأخذ موقفا ضده ولكنه يمثل شعبا وعلينا ان نكون ايجابيين ونصوت من اجل الكويت وأميرها وشعبها ومستقبل أبنائها، موضحا ان أي شخص لديه أولاد ونخوة ويخاف على بلده عليه ان يشارك بفاعلية في العملية الانتخابية من اجل الكويت والأجيال القادمة، لافتا الى ان مشكلتنا في الكويت ليست في سوء البنية التحتية ولا نقص المستشفيات فمستشفياتنا فندقية ولكنها تعاني من سوء الإدارة والفساد، ولو كنا استعنا بمن هم اهل كفاءة وخبرة لتحسنت لدينا كافة مستويات الخدمات دون استثناء، مؤكدا ان هناك من يطالب بالبناء ونحن لسنا في حاجة اليه بل نحن في حاجه لمن يدير الأبنية الموجودة بحرفية ونزاهة، مستشهدا بمبنى جامعة الكويت الكائن بمنطقة الشدادية والمتأخر في تنفيذ باقي مراحله ما بين 7 و8 سنوات، وأدى هذا التأخر في التنفيذ الى ارتفاع تكلفة البناء من 250 مليون دينار الى 3 مليارات دينار، وقد قلت لرئيس الجامعة في تعليقي على الرقم الأخير لو نقلنا طابوقة طابوقة من جامعة هارفارد لكانت التكلفة اقل من ذلك الرقم بكثير.

ولفت الى ان مستوى التعليم في الكويت «منحرف» نتيجة سيطرة ايديولوجيات معينة على المناهج، لذا لابد من استغلال القطاع الخاص وتكليفه بالعمل في قطاعات الدولة لأنه سيكون ارخص وأقوم. واكد الفضل ان التنمية في الكويت عبارة عن «حديد واسمنت» دون النظر للتنمية الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية والأخلاقية، داعيا الى التركيز على التنمية لبناء الانسان الكويتي، مضيفا أن الفساد الإداري منتشر في كافة أركان الدولة، فالأمور تسير بالواسطة فقد تم ايقاف مشاريع الـ «B.O.T» بقانون غير صالح، وهناك مئات الآلاف من الحسابات بالبورصة متوقفة بسبب الصراع السياسي دون النظر الى ان رأس المال جبان، متسائلا: من يقوم بالاستثمار في هذه الأجواء التي تمتلئ «بالشتائم والسب»؟

وتحدث عن الشباب الكويتي قائلا ان الشباب الذين يخرجون للتظاهرات وراء دعوات المقاطعة سواء كانوا 600 ألف او اقل او اكثر لا ملامة عليهم، بل الملامة الدولة التي لم توفر لهم لا حدائق ولا ملاعب ولا مسابقات يخرجون فيها طاقاتهم المكبوتة، مؤكدا أن الشباب لديهم ملل ويجب اعطاؤهم فرصة للعيش وفرصة لبدء مشاريعهم الصغيرة الخاصة واقول للجهات المسؤولة «لا تضيعوا الشباب هكذا بل احرصوا عليهم وعلى مستقبلهم»، مبينا ان المعارضة وغيرها يستغلون حماسة الشباب في التظاهرات فلماذا لا تستغلها الدولة في التنمية؟ وطالب بإشراك القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية وفتح فرص الاستثمار امامه في جميع المجالات، مشيرا الى ان توفير الإسعافات الأولية لإنقاذ المريض اهم من شراء سيارة اسعاف حديثة يقودها شخص يدعم السيارات بالشوارع. وسلط الفضل الضوء على عدد من القضايا الاقتصادية أهمها صغار المتداولين في البورصة، وتراجع الأسهم بأقل من ربع قيمتها، مما ادى الى خسارة مؤسسات الدولة ايضا التي لديها إسهامات في البورصة، فالجميع متضرر الان من القرارات الاقتصادية لذا قمنا بإعداد مجموعة تشريعات اقتصادية لإنقاذ الوضع الحالي من بينها، مشروع قانون الـ «B.O.T» الذي تم اعداده عبر عدد من كبار المستشارين المتخصصين في هذا الأمر، بالاضافة الى مشروع قانون للاسكان، وغيرها من المشروعات الحيوية والهامة.

وأضاف انه لابد من التعاون والتكاتف بين كافة قطاعات الدولة من اجل الكويت بدلا من الصراعات والخلافات الحالية في قضايا تخص الدستور، موضحا ان مصيبتنا ان النواب يقسمون عند دخولهم المجلس بعدم مخالفة الدستور والقانون ولكننا نفاجأ بمن يسعى لمخالفته عبر تنفيذ معاملات مخالفة، ففي الخارج السياسي الذي يكذب ينتهي، اما لدينا فالسياسي الكذاب يزداد عدد مؤيديه. وشدد الفضل على ان الفرصة جاءت للمواطنين لانتخاب أناس جديدة ووجوه تعبر عن طموحات الوطن، بعيدا عن الوجوه التي ظلت تصرخ سنوات طويلة دون ان تفعل شيئا للكويت، فلقد اصبح من يصرخ رمزا، مطالبا بإعطاء فرص لاصحاب البرامج الجيدة، رافضا ما يقوم به البعض بالمطالبة بالمقاطعة لأنها جريمة وفقا للمادة 44 من قانون الانتخابات التي تنص على السجن 5 سنوات لمن يمنع احدا من القيام بواجبه الانتخابي.

● آلاء خليفة

قال إنه الفيصل والأساس في تقدم الشعوب والدول

بن حثلين: آن الأوان للاستجابة لأولى أولويات الشعب والنهوض بالتعليم

راكان بن حثلين

شدد مرشح الدائرة الخامسة راكان خالد بن حثلين على ضرورة النهوض وتطوير العملية التعليمية مبينا ان التعليم هو الفيصل والأساس في تقدم الشعوب والدول، وهو العامل الأهم في ثلاثية تحديد جودة وكفاءة وقدرة الموارد البشرية على الإنتاج، وتتشكل تلك الثلاثية المعروفة علميا وعالميا من التعليم والغذاء والصحة.

وقال بن حثلين إن المستوى غير المرضي للمخرجات التعليمية شغل مساحة متزايدة من هموم المواطن واهتماماته، من حيث ضعف مستوى ونوعية مخرجات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي، مقارنة بمستوى خريجي التعليم الخاص بالرغم من أن الكويت من أعلى الدول إنفاقا على التعليم مقارنة بالدول المتقدمة، مستغربا تدني عدد الساعات الفعلية للتدريس مما حول العملية التعليمية إلى سباق محموم لحفظ المناهج دون استيعابها، ما أسفر عن عجز الطلاب في جوانب التفكير والتحليل والربط والتوظيف للمعارف والذي تشهد عليه اختبارات القدرات في الجامعات وغيرها من مجالات التوظيف، وهو ما يفسر تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، مما أفرغ التعليم الرسمي والعام من مضمونه وأهدافه.

وأضاف بن حثلين ان المدرس كذلك بحاجة إلى التأهيل المعرفي والتربوي والمنهجي للارتقاء بمستوى أدائه الوظيفي الذي بالتأكيد سينعكس إيجابا على مستوى الطالب، مشيرا الى ان الدولة لا تركز على التخصصات المحددة أو الدراسات النوعية التي هي أعلى من مجرد الدراسة وهذه التخصصات هي التي يحتاجها سوق العمل. وحمل بن حثلين الحكومة مسؤولية تزايد إقبال الأسر الكويتية على تعليم أبنائها في مدارس التعليم الخاص التي تنامت أعدادها في السنوات الأخيرة وذلك لضعف المدارس الحكومية والتعليم فيها، مؤكدا انه قد آن الأوان للاستجابة لأولى أولويات الشعب والنهوض بالفعل بالتعليم من خلال برامج وخطط واضحة توضع موضع التنفيذ من أجل الارتقاء بالطالب والمنهج والمدرس والمدرسة، لاستكمال منظومة التنمية.

وطالب بالعمل على الارتقاء بالبنية التعليمية من خلال إنشاء العديد من المدارس في جميع مناطق الكويت مجهزة بكل الأجهزة والوسائل التكنولوجية التي تساعد الطالب على الفهم والاستيعاب بدلا من الحفظ والصم وبناء جامعات جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة خريجي الثانوية العامة وتفادي مشكلة الصيف قبل الماضي التي حدثت وسببت أزمة بين السلطتين وهي عدم استيعاب 2095 طالبا وطالبة من خريجي الثانوية العامة وكذلك مشكلة عدم قبول طالبات الطب التسع.

الشطي: المقاطعة أسلوب راقٍ للتعبير عن الرأي

أكد مرشح الدائرة الخامسة م.مشعل الشطي أن مصلحة الكويت يجب أن تكون هي البوصلة الموجهة لكل من يمارس العمل العام عموما، وبالأحرى لمن يخوض غمار العمل السياسي وتحديدا الممارسة الديموقراطية النيابية.

واضاف كانت وما تزال المصلحة العامة نصب عيني حين توكلت على الله تعالى، واستشرت أهل دائرتي متخذا قراري بالترشح لخوض انتخابات مجلس الأمة»، مشيرا إلى أن مقاطعة الانتخابات قد تكون أسلوبا راقيا للتعبير عن الرأي، وهي بالفعل نهج ديموقراطي أصيل وحق يكفله الدستور والقانون، وهي محل احترام بلا جدال او نقاش. لكنه ربما يكون صحيحا أيضا أن المقاطعة إنما هي فعل سلبي للتعبير عن الموقف أو الرؤية السياسية، وبذلك فقد لا تكون هي الخيار الأمثل للإصلاح المنشود في الكويت». وبين الشطي أن قرار ترشحه للانتخابات البرلمانية إنما جاء من قناعة أساسية مفادها بأن: «مصلحة الكويت في حاضرها ومستقبلها تقتضي منا القيام بفعل ايجابي بحيث يمكن لهذا الحراك السياسي الشبابي أن يثمر نتائج ملموسة، عبر القنوات الدستورية بأن تكون هناك دماء شابة جديدة في مجلس الأمة تستطيع أن تكون جزا من مسيرة الإصلاح، وأن تحدث التغيير المنشود لصالح الكويت من داخل قاعة عبدالله السالم كما كانت هي عادة وديدن رجالات الكويت من الرعيل الأول». وشدد الشطي على أن شعب الكويت متفائل بالمستقبل وبقدرته على تحقيق الإصلاح في مختلف المجالات والميادين تماما كما فعل على مدار مسيرته العامرة في الديموقراطية والتنمية، مشيرا الى أن الكويت بحاجة لكفاءات مؤهلة لديها رؤية واضحة واستراتيجية ومنهج عمل متكامل قائم على تحقيق النهضة الشاملة حتى تعود الكويت من جديد درة الخليج ولؤلؤته، لافتا إلى أن بلوغ هذا الأمر يبقى رهنا بأن تصل الكفاءات الوطنية لتحقيق الصالح العام للبلاد بعيدا عن أي مزيدات يمنيا او يسارا وذلك في إطار من الوحدة الوطنية الوثيقة، وارتكزوا على أحكام دستور دولة الكويت، نصا وروحا، والالتزام بالعادات والتقاليد العريقة للمجتمع الكويتي، على النحو الذي يضمن النقد البناء، بأسلوب راق في الخطاب السياسي لتظل الديموقراطية الكويتية محتفظة بريادتها وبريقها خليجيا وعربيا وإقليميا.

واضاف الشطي ان وضوح الرؤية السياسية يقضي أن يكون هناك برنامج عمل تتفق عليه الحكومة ومجلس الأمة المقبل، برنامج اصلاحي قابل للتطبيق قائم على إعلاء سيادة القانون، ودولة المؤسسات، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، ويستهدف تحقيق التنمية الحقيقية اقتصاديا واجتماعيا وبشريا، بما يضمن العدالة الاجتماعية، وحصول المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم العمرية على حقوقهم كاملة غير منقوصة».

م.مشعل الشطي

طالب بمحاربة الفساد وإعادة الهيبة إلى القانون

الجاسر: تطبيق القانون يقضي على الواسطة

باسل الجاسر

أكد مرشح الدائرة الثالثة باسل الجاسر أنه سيعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين من خلال المطالبة بتطبيق القوانين والأنظمة بالتساوي على الجميع، مشيرا الى انه لا ينتمي الى حزب أو طائفة بقدر ارتباطه الوثيق بالله والوطن والشعب على مختلف تنوعاته. وقال الجاسر في تصريح صحافي ان التردي الحاصل في جميع مرافق الدولة وصل الى حال يصعب احتمالها وعلى جميع المستويات من ضياع لسيادة القانون والدستور وضعف مخرجات التعليم والبطالة وتراكم الطلبات الاسكانية ورداءة الخدمات الصحية وتفشي الفساد والمحسوبية.

وأضاف الجاسر ان من التصدعات الخطيرة التي اصابت المجتمع عدم وجود العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص وغياب الخطط التنموية رغم وجود الوفرة المالية، مشيرا الى ان الحكومة وضعت ميزانية ضخمة من اجل المشاريع التنموية لبناء المحطات الكهربائية ورفع مستوى الخدمات والطرق الا اننا مازلنا مهددين بانقطاع التيار الكهربائي والماء خلال فترة الصيف.

وشدد الجاسر على ضرورة اصلاح اوضاعنا في جميع المجالات من خلال محاربة الفساد وإعادة الهيبة الى القانون والدستور اللذين اصبحا بعيدين عن التطبيق بسبب كسرهما ممن لا يعملون على مصلحة البلاد بقدر مصالحهم الشخصية.

واستغرب من وجود الكثير من قضايا الفساد التي ثارت على الساحة الكويتية مؤخرا الا انها مرت مرور الكرام دون حسيب أو رقيب ومنها خسارة الكويت الكبرى وبما يزيد عن ملياري دولار في قضية الداو مشيرا الى ضرورة قيام الجهات المعنية في الدولة بالكشف عن اسباب خسارة هذه القضية ومن وراءها وما الاجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضده وما دور النواب في تعطيل المشاركة مع شركة الداو؟ وتعهد الجاسر في حال حصوله على ثقة الناخبين ووصوله إلى مجلس الأمة بالعمل على كشف اسباب خسارة قضية الداو وغيرها من الخسائر الذي تعرض لها المال العام بسبب تجاوزات البعض على الانظمة والقوانين.

ووصف الجاسر الواسطة المتفشية بالبلاد بأنها اصبحت «كالوحش الكاسر» حيث ان من لا واسطة له تضيع حقوقه ولذلك فإن العمل على تطبيق القانون يقضي على هذه الظاهرة السيئة في البلاد.

وأكد أنه سيعمل على الوقوف ضده هذه المعضلة من خلال معالجة أوجه القصور والنقص في الأنظمة التي تفتح ابواب الواسطة وسيقف مع اخوانه لمساعدتهم في الحصول على حقوقهم القانونية التي كفلها الدستور لهم. وتمنى الجاسر من الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة ان يساهموا في القضاء على الواسطة من خلال عدم استقبالهم واسطات فيها سلب لحقوق الآخرين والعمل على تطبيق اللوائح والانظمة الموجودة في وزاراتهم مع تعديل هذه اللوائح في حال مضي زمن طويل على وجودها وعدم تحقيقها العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين مع ضرورة محاسبة اي مسؤول يحاول التوسط لأشخاص يقومون بسلب حقوق غيرهم.

سعد الفعم لتشكيل حكومة وحدة وطنية

أكد مرشح الدائرة الرابعة سعد حسين الفعم ان الحل الأسلم من خلال المرحلة الحالية يكمن في إتاحة الفرصة الحقيقية لمبدأ المشاركة من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية اولى مهامها اعادة التلاحم الكويتي.

وأضاف الفعم ان الامر يحتاج لتبني رؤية جديدة لبناء البلد من جديد في ترجمة عملية وواقعية لنصوص الدستور، مشددا على ضرورة تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة والا تشكل على مبدأ «من كل قطر أغنية» سواء لاملاءات سياسية او غير ذلك وما نريده هو حكومة الرجل المناسب في المكان المناسب وان تترجم خطابات صاحب السمو الأمير حفظه الله الى اعمال تدفع في نهوض وتنمية البلد.

سعد الفعم